

خديجة ردمان الدبعي

السيدة خديجة ردمان محمد غانم الدبعي - ولدت في العاشر من الشهر الثامن سنة ١٩٥٤م. التحقت بوزارة التربية والتعليم حيث صارت رئيسة لقسم المعامل والمختبرات «الوسائل التعليمية»، كما كانت مشرفة على جميع المعامل والمختبرات التابعة للمدارس ورئيسة قسم مختبر مراقبة الجودة التابع لوزارة الثروة السمكية.. كما كانت أيضاً مشرفة أبحاث بمركز أبحاث علوم البحار في مجال تكنولوجيا الأسماك..

وللاستاذة خديجة عدد من البحوث العلمية النافعة منها بحث علمته أثناء دراستها ببريطانيا عن تغليب الأسماك المأكولة ويبحث في تنوع الأعلاف واستخدام نفايات الأسماك كغذاء مجفف للدجاج وأثر ذلك في نموها قدمته لمرکز أبحاث علوم البحار..

وقد شاركت الأستاذة خديجة الدبعي في عدد من المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية منها: مشاركتها في الندوة السنوية الخاصة بكلية الطب جامعة عدن عام ١٩٧٩م.

وأما عن مناصبها الوظيفية فقد كانت أميناً عاماً مساعداً للجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة وحالياً تشغل منصب «مندوب دائم لليمن لدى المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم» وأما عن نشاطها فتحدثنا عن نفسها قائلة: «نشأت في أسرة فقيرة مكونة من ٦ إخوة و ٤ أخوات وأب يعمل ببناء وأم صلبة طموحة لتحسين أوضاع أسرته رغم أنها أمية فكان التنافس من أجل البقاء كبيراً، كافحت من أجل أن يكون لنا مكان متميز في المجتمع وأب يعزز جميع أبنائه وينهتج بدونه أدنى تمييز... تلك الظروف صقلت شخصيتي وجعلت مني شخصية قوية قادرة على مواجهة الصعاب، وعدم الرضوخ أو الاستسلام للظروف والتوفيق بين الأدوار وإرساء دعائم التعاون بين جميع أفراد الأسرة. كما حظيت أيضاً بالمساندة المعنوية والتي كان لها الأثر الكبير في نجاحي من قبل جميع أفراد أسرتي وتقدير القيادات التي عملت معها لقدراتي وجهودي..»

وأما عن مؤهل الأستاذة - خديجة العلمي فهو بكالوريوس علوم كيمياء - أحياء من كلية التربية العليا بجامعة عدن سنة ١٩٧٨م، ودبلوم عالي في تكنولوجيا الغذاء من بريطانيا سنة ١٩٨١م - ١٩٨٢م، كما أنها معيدة بكلية الطب قسم الأحياء وعلم الأنسجة..

أمنة الحبشي

السيدة أمنة بنت محمد بن حسين بن عبدالله بن شيخ الحبشي من العلويين الحضارمة ترجم لها العلامة المؤرخ محمد عبدالقادر بامطرف فقال: أمنة الحبشي داعية إسلامية ولدت وتلقّت تعليمها بمدينة سيئون «حضرمت» وتزوجت فيما بعد بعلي السقايف صاحب الحاشية على كتاب «فتح العين» فقه، ثم سافرت برفقة زوجها إلى مكة المكرمة، وأخذت المزيد من الدراسة على ولدها وزوجها ثم سافرت مع زوجها إلى استانبول حيث قامت بنشر الدعوة الإسلامية في الأوساط النسائية التركية وانتفع بها خلق كثير..

وعادت إلى لبح باليمن الديمقراطية مع زوجها وبعد وفاة زوجها لبح عادت - أمنة - إلى تركيا حيث يقيم أبناؤها وواصلت وتوفيت باستانبول رحمها الله، هذا وقد كانت ولادتها سنة ١٨٤٤م وتوفيت بعد سنة ١٩١٥م.

المراجع:

- صحيفة اليمنية العدد «٥٢» الصفحة ٣ لقاء مع خديجة الدبعي

- دليل الخبرة المهنية للمرأة اليمنية تأليف بلقيس حسين الرباعي ص ٤٥-٤٦.

- جامع شمل أعلام المهاجرين المنتسبين إلى اليمن وقبائلهم من تأليف محمد عبدالقادر بامطرف ص ٢٧.

إعداد/ كمال الريامي

مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية لـ "الأسرة":

باحثون تم فصلهم لثبوت تلاعبهم في أداء عملهم

أجرى اللقاء / إبراهيم الوادعي

يمثل صندوق الرعاية والضمان الاجتماعي أمل الفقراء من الأسر التي أغلقت الحياة في وجهها كل الأبواب فلم يعد هناك من باب يروونه مفتوحاً سوى ما تمنحه الدولة من ضمان اجتماعي ولكن أن يلقى الكثير من هذه الأسر المصاعب والعوائق دون الوصول إلى ما تراه أملاً لها من الجوع أو أن تسقط بعد أن أمنت ولو قليلاً برسوها على شطه فتظل الدنيا برغم ضالة ما يقدمه الصندوق إلا أن الكثيرين يؤمنون بالمثل القائل قليل دائم خير من كثير منقطع صندوق الرعاية وكل ماتودون أن تعرفونه عنه وما يتعلق به تضعه "الأسرة" بين أيديكم في لقاء شيق مع مدير عام الصندوق الأستاذ/ منصور الفياضي:

أسباب التأخير

● يمثل صندوق الرعاية الاجتماعية أملاً بالنسبة لكثيرين ضاقت بهم سبل العيش.. كيف تنظرون إلى المهمة التي يقوم بها الصندوق من الناحية الإنسانية؟

- المهمة نبيلة، فقد أوصت كل الأديان السماوية بأهمية مساعدة الفقراء والمحتاجين، وأوصى بمساعدتهم الدعاء والمصلحون، ولا يخفى أن مساعدة المحتاجين هي من سمات الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية حفظه الله تمثل ذلك عندما بدأت الدولة في اتخاذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي فقد كان يدرك أن هناك فئات ستتأثر من جراء هذه الإجراءات فكان أمره الإنساني السامي إلى الحكومة باعتماد مساعدة خمسين ألف أسرة على مستوى الجمهورية، فأنشئ الصندوق كآلية منفذة لهذا الأمر، وليعمل على التخفيف من وقع آثار الإصلاحات، وليلشك في النهاية أحد عناصر شبكة الأمان الاجتماعي مواصلاً اعتماده للحالات سنوياً.

● ما الضرورات والحاجات التي دعت إلى انشاء الصندوق والمهام التي يضطلع بها؟ - أشرت في جوابي على السؤال الأول حول الضرورات والحاجات التي دعت إلى انشاء الصندوق، أما المهام التي يضطلع بها الصندوق هي: تقديم المساعدة النقدية المباشرة للفئات الفقيرة والمحتاجة، وتنقسم هذه المساعدة المعطاة إلى نوعين: مساعدة دائمة ومساعدة مؤقتة بحسب نوع الفئة الضمانية المنصوص عليها في قانون الرعاية وتعديلاته.

● كيف تعامل إدارة الصندوق مع الباحثين والعقال والمشائخ الذين يقومون بإجراء حالات غير مستحقة، وما الإجراءات التي تتخذ بحقهم؟ - لا تتسامح مع الباحثين الذين يتهاونون في عملية البحث، والصندوق من أكثر الجهات تشدداً مع موظفيه وخصوصاً الباحثين، فهناك باحثون اتخذ بحقهم الفصل عندما ثبت عليهم التلاعب. أما بالنسبة للعقال والمشائخ فإننا نقدر للكثير إخلاصهم وصدقهم ووقوفهم إلى جانب الصندوق، ونعيب على القلة منهم الذين أساءوا إلى سمعة المشائخ والعقال والى سمعة الصندوق عن طريق ادراجهم لحالات غير مستحقة سواء بمحاولة الضغط على الباحثين أو بطرق أخرى، ولا سلطة لنا عليهم حتى نتخذ بحقهم الإجراءات وإنما نرفع بالشكوى محددين فيها المخالفات وأسماء الأشخاص المرتكبين لها، على كل حال ابتداءً من بحث عام ٢٠٠٢م وفقاً للآلية الجديدة سيتم الحصر الأول للحالات المحتاجة من قبل أعضاء المجالس المحلية كونها جهة مؤسسية لها إطارها القانوني، وجهه أكثر قرباً من الحالات موضوع بحثنا.

عبر البريد

● كيف تسير إجراءات الصرف للحالات؟ وكيف يطمئن الصندوق إلى سير عملية الصرف؟

- عملية الصرف للحالات في تحسين مستمر، خاصة عندما بدأتنا في عملية الصرف عبر البريد، وعندما حصلنا على الحافز التشجيعي لأناء الصناديق، ويطمئن الصندوق إلى سير عملية الصرف عن طريق اشراك السلطات المحلية في عملية الإشراف والرقابة على صرف المستحقات، وعبر النزول الميداني لموظفي الرقابة والتفتيش.

● حدث البعض من عمليات سرقة مستحقات حالات الضمان الاجتماعي في بعض المحافظات، كيف تم التعامل معها؟ - تم إبلاغ الجهات المختصة في حينه، لمتخذ بحقهم الإجراءات.

● هل من مخططات وبرامج دولية تدعم صندوق الرعاية الاجتماعية؟ وهل لديكم خطة

تأخير

● ما الأسس التي يتم بموجبها اقرار الحالة وقبولها؟ وما الإجراءات التي تقوم بها الحالة لإثبات استحقاقها؟

- الأسس التي يتم بموجبها اقرار الحالة أن تكون ضمن الفئات المنصوص عليها في القانون وهي الإيتام، المرأة التي لا عائل لها، العجز الكلي والجزئي الدائم، الفقراء، والمساكين، العجز الكلي والجزئي المؤقت، أسرة المسجون، أسرة الغائب، والخارج من السجن، ويشترط في جميع هذه الفئات أن لا يكون لديها ممتلكات ثابتة أو منقولة يمكن أن تدر عليها دخلاً ولا يكون لديها أي مصدر دخل، ومن الإجراءات التي يجب على الحالة القيام بها لإثبات استحقاقها: أن تقدم بطلب المساعدة إلى فرع الصندوق أو أحد مكاتبه في المديرية وأن تقدم الوثائق الداعمة للاستحقاق حسب نوع الحالة.

● كيف يستفيد الصندوق من التعداد العام للسكان المرتقب؟ وهل قام الصندوق بإجراء مسوحات خاصة به؟ وهل هناك تعاون بين الصندوق والجهاز المركزي للإحصاء ومأمدي هذا التعاون إن وجد؟

- يستفيد الصندوق من التعداد العام للسكان من خلال توزيع الحالات على أساس التوزيع السكاني للسكان، وإلى الآن لم يتم الصندوق باية مسوحات خاصة به بل هناك تعاون كبير بين الصندوق والجهاز المركزي للإحصاء من حيث إجراء العديد من المسوحات المتعلقة بالفقر، بالإضافة إلى قيام الصندوق بتحديد الاحتياجات من البيانات التي قد تضم في استمارة التعداد يمكن الاستفادة منها لخدمة جهات حكومية أخرى.

● ما الملاحظات التي تحظى بالأولوية لدى الصندوق؟ ولماذا؟

- ليس هناك ملاحظات تحظى بالأولوية عن محافظة أخرى ولكن يتم توزيع الحالات حسب تحديد نسبة الفقر في المحافظة من خلال المسوحات المقدمة من الجهاز المركزي للإحصاء.

● هل من شروط يفترضها الصندوق في الشخص الباحث؟ وإذا ظلمت أسرة مستحقة ما الذي يجب عليها عمله؟

- الشروط التي يفترضها الصندوق في الشخص الباحث أن يكون باحثاً اجتماعياً مؤهلاً ولديه الخبرة الكافية عن طبيعة عمل البحث وكيفية الحصول على المعلومات البحثية المطلوبة.

● هل تعاني من صعوبات مالية أو إجراءات إدارية تعرقل قيام الصندوق بعمله على أكمل وجه؟

- بما أن الصندوق لا يتحصل على أي دعم من الجهات والمنظمات المانحة ويعتمد فقط على ميزانية الدولة فإنه يعاني من ضالة النفقات التشغيلية وقلة الكوادر الوظيفية خاصة وأن الصندوق يمرحلة التأسيس والانتشار على مستوى المحافظات والمديريات والعزل والقرى.



● نبلغ الجهات الأمنية بحدوث أي عملية سرقة لمستحقات الضمان.

● ميزانيتنا من الدولة ولا نتلقى أي دعم مادي من أي منظمة.

● نتبع آلية الحصر الآلي لتسهيل الحالات المستحقة.

● لتأمين الطبقات الفقيرة كإقامة المشاغل والمعامل؟

● لا يتلقى الصندوق أي دعم مالي من أي منظمة أو برامج دولية كما يعتقد الكثير من الناس، وإن المساعدة التي يقدمها الصندوق هي من ميزانية الدولة ١٠٠٪.

● حالياً لدينا مشروع دعم فني مقدم من الاتحاد الأوروبي مدته ثلاث سنوات ابتداءً من سبتمبر ٢٠٠٢م.

● أجدنا فرصة لأعبر عن تقديري للسيد/ أرجن ستيرك - رئيس الفريق لجهوده وتفانيه والتي انعكست على أداء الفريق العامل معه، لهم جميعاً جزيل شكري.

● ولاجابة على الشق الثاني من السؤال أقول لدينا توجه لتدريب وتأهيل المستفيدين من مساعدة الصندوق القادرين على العمل أو أحد أفراد أسرهم وذلك بالتنسيق وعن طريق المراكز التدريبية القائمة ليستطيعوا أن يمارسوا بعد هذا التدريب والتأهيل عملاً يستطيعون من خلاله أن يعتمدوا على إعالة أنفسهم وأفراد أسرهم.

● يلاحظ ضالة ما يقدمه الصندوق قياساً إلى الارتفاع المضطرب في تكاليف المعيشة كيف تنظرون شخصياً والحكومة إلى هذا الجانب؟

- لسنا غافلين عن هذا الموضوع وكثيراً ما يشار إلى تدني مؤشر الكفاية، ولكن حالياً هذه امكانياتنا، والمبالغ التي تصرف أجمالاً لا يستهان بها.. نأمل أن تتحسن الإمكانيات حتى نتمكن من رفع المستحقات إلى المستوى الأكثر قبولاً، ونرى أن إقامة المشاغل والمعامل التي حملتها صياغة سؤالكم السابق نستمكن من رفع مؤشر الكفاية سواء للذين أصبحوا يعتمدون على أنفسهم أو من تلقوا يتلقون المساعدة من الصندوق والذين ستكون الإمكانيات عندئذ في خدمتهم.

● هل من استراتيجيات يمكن أن يعتمد عليها الصندوق بدلاً عن الطريقة الحالية للكشف عن الحالات عن طريق عقاب الحارات والمشائخ التي أثبتت سلباتها أكثر من إيجابياتها؟

- ليس إلى هذا الحد، صحيح أن هناك سلبات عانينا ونعاني من بعضها إلى الآن.

وفي المقابل كانت هناك إيجابيات كثيرة، ولكن حتى لا تستفحل السلبيات اتبعنا الآن آلية الحصر الأولي للحالات الفقيرة من قبل أعضاء المجالس المحلية والذين سيرفعون بها إلى المجلس المحلي بالمحافظة لتحال بعد ذلك إلى فرع الصندوق الذي سيقوم بتزويد باحثيه بها لإجراء البحث الميداني لها والتأكد من صحة استحقاقها من عدمه ونحن نعلق آمالاً كبيرة على نجاح الآلية.

● كم يبلغ رأسمال الصندوق؟ وهل تقومون بالاستثمار في مشاريع تجارية لمواجهة الأزمات المضطرب في الحالات؟

- في السنوات الماضية كان تركيز الصندوق على تقديم المساعدة للمستفيدين، أما الجانب الاستثماري لم يعط له أي اهتمام، وبالتالي فالمكون الرأسمالي للصندوق لا يذكر. وحالياً لا توجد لدينا مشاريع تجارية وإنما هناك تفكير جدي في مسألة الاستثمار، ونأمل في القريب أن نتمكن من تقديم بعض الأفكار لأخذ الموافقة المبدئية ومن ثم إجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والفنية اللازمة، والدخول في مجال الاستثمار على أرضية صلبة.

● من هم المستحقون؟

● ما الأسس التي يتم بموجبها اقرار الحالة وقبولها؟ وما الإجراءات التي تقوم بها الحالة لإثبات استحقاقها؟

- الأسس التي يتم بموجبها اقرار الحالة أن تكون ضمن الفئات المنصوص عليها في القانون وهي الإيتام، المرأة التي لا عائل لها، العجز الكلي والجزئي الدائم، الفقراء، والمساكين، العجز الكلي والجزئي المؤقت، أسرة المسجون، أسرة الغائب، والخارج من السجن، ويشترط في جميع هذه الفئات أن لا يكون لديها ممتلكات ثابتة أو منقولة يمكن أن تدر عليها دخلاً ولا يكون لديها أي مصدر دخل، ومن الإجراءات التي يجب على الحالة القيام بها لإثبات استحقاقها: أن تقدم بطلب المساعدة إلى فرع الصندوق أو أحد مكاتبه في المديرية وأن تقدم الوثائق الداعمة للاستحقاق حسب نوع الحالة.

● كيف يستفيد الصندوق من التعداد العام للسكان المرتقب؟ وهل قام الصندوق بإجراء مسوحات خاصة به؟ وهل هناك تعاون بين الصندوق والجهاز المركزي للإحصاء ومأمدي هذا التعاون إن وجد؟

- يستفيد الصندوق من التعداد العام للسكان من خلال توزيع الحالات على أساس التوزيع السكاني للسكان، وإلى الآن لم يتم الصندوق باية مسوحات خاصة به بل هناك تعاون كبير بين الصندوق والجهاز المركزي للإحصاء من حيث إجراء العديد من المسوحات المتعلقة بالفقر، بالإضافة إلى قيام الصندوق بتحديد الاحتياجات من البيانات التي قد تضم في استمارة التعداد يمكن الاستفادة منها لخدمة جهات حكومية أخرى.

● ما الملاحظات التي تحظى بالأولوية لدى الصندوق؟ ولماذا؟

- ليس هناك ملاحظات تحظى بالأولوية عن محافظة أخرى ولكن يتم توزيع الحالات حسب تحديد نسبة الفقر في المحافظة من خلال المسوحات المقدمة من الجهاز المركزي للإحصاء.

● هل من شروط يفترضها الصندوق في الشخص الباحث؟ وإذا ظلمت أسرة مستحقة ما الذي يجب عليها عمله؟

- الشروط التي يفترضها الصندوق في الشخص الباحث أن يكون باحثاً اجتماعياً مؤهلاً ولديه الخبرة الكافية عن طبيعة عمل البحث وكيفية الحصول على المعلومات البحثية المطلوبة.

● هل تعاني من صعوبات مالية أو إجراءات إدارية تعرقل قيام الصندوق بعمله على أكمل وجه؟

- بما أن الصندوق لا يتحصل على أي دعم من الجهات والمنظمات المانحة ويعتمد فقط على ميزانية الدولة فإنه يعاني من ضالة النفقات التشغيلية وقلة الكوادر الوظيفية خاصة وأن الصندوق يمرحلة التأسيس والانتشار على مستوى المحافظات والمديريات والعزل والقرى.

● هل تعاني من صعوبات مالية أو إجراءات إدارية تعرقل قيام الصندوق بعمله على أكمل وجه؟

- بما أن الصندوق لا يتحصل على أي دعم من الجهات والمنظمات المانحة ويعتمد فقط على ميزانية الدولة فإنه يعاني من ضالة النفقات التشغيلية وقلة الكوادر الوظيفية خاصة وأن الصندوق يمرحلة التأسيس والانتشار على مستوى المحافظات والمديريات والعزل والقرى.

● هل تعاني من صعوبات مالية أو إجراءات إدارية تعرقل قيام الصندوق بعمله على أكمل وجه؟

- بما أن الصندوق لا يتحصل على أي دعم من الجهات والمنظمات المانحة ويعتمد فقط على ميزانية الدولة فإنه يعاني من ضالة النفقات التشغيلية وقلة الكوادر الوظيفية خاصة وأن الصندوق يمرحلة التأسيس والانتشار على مستوى المحافظات والمديريات والعزل والقرى.

● هل تعاني من صعوبات مالية أو إجراءات إدارية تعرقل قيام الصندوق بعمله على أكمل وجه؟

- بما أن الصندوق لا يتحصل على أي دعم من الجهات والمنظمات المانحة ويعتمد فقط على ميزانية الدولة فإنه يعاني من ضالة النفقات التشغيلية وقلة الكوادر الوظيفية خاصة وأن الصندوق يمرحلة التأسيس والانتشار على مستوى المحافظات والمديريات والعزل والقرى.

● هل تعاني من صعوبات مالية أو إجراءات إدارية تعرقل قيام الصندوق بعمله على أكمل وجه؟

- بما أن الصندوق لا يتحصل على أي دعم من الجهات والمنظمات المانحة ويعتمد فقط على ميزانية الدولة فإنه يعاني من ضالة النفقات التشغيلية وقلة الكوادر الوظيفية خاصة وأن الصندوق يمرحلة التأسيس والانتشار على مستوى المحافظات والمديريات والعزل والقرى.

● هل تعاني من صعوبات مالية أو إجراءات إدارية تعرقل قيام الصندوق بعمله على أكمل وجه؟

- بما أن الصندوق لا يتحصل على أي دعم من الجهات والمنظمات المانحة ويعتمد فقط على ميزانية الدولة فإنه يعاني من ضالة النفقات التشغيلية وقلة الكوادر الوظيفية خاصة وأن الصندوق يمرحلة التأسيس والانتشار على مستوى المحافظات والمديريات والعزل والقرى.